

## تقييم نقدي لمشروع السلام الدائم لـ"إيمانويل كانت" ضمن الإطار العام لفلسفته السياسية

أ. م. د. أنور محمد فرج محمود  
كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية

### المقدمة

قصة سعي الإنسان نحو تحقيق السلام والوثام بين الدول قصة طويلة وقديمة. إذ يذكر المؤرخون أن البشرية حاولت إقامة سلام دائم بين الدول منذ فجر التاريخ.. والواقع أن الأمل في إقامة علاقات جيدة بين الدول يسودها السلام والطمأنينة والمحبة، ويقضي على المنازعات والحروب، كان يراود الإنسان منذ أقدم العصور، وكان الشوق إلى تحقيق هذا الأمل عاماً وعارماً بين البشر، غير أن الفشل في تحقيقه كان عاماً أيضاً.<sup>(١)</sup>

بدأت محاولات إحلال السلام في التاريخ القديم منذ عهود اليونان والرومان والشرق القديم، والملاحظ فيها أنها كانت تستهدف فرض سيطرة دولة واحدة على سائر الدول، مثل (السلام الروماني Pax Romana). في نفس الوقت ومن جانب آخر، طرحت أفكار ورؤى من قبل الفلاسفة والمفكرين حول وحدة الجنس البشري وإيجاد قوانين كونية لجميع البشر والحلم بإقامة دولة عالمية. أما العصور الوسطى فقد شهدت إمبراطوريات ذات صبغة دينية، مثل: (البابوية المسيحية والخلافة الإسلامية). هذه الإمبراطوريات واستناداً إلى الخلفية الدينية لم تعترف بالحدود الجغرافية ولم تتوقف عند قوميات أو أعراق معينة، بل توسعت وتمددت تناغماً مع عالمية كل من التبشير المسيحي والدعوة الإسلامية من جهة، وما كانت تملكها من قوة مادية وبشرية تعينها على الفتوحات.

ومع عصر النهضة الأوروبية قدمت مشاريع للسلام بين الأمم الأوروبية أو بين أمم العالم، ومن أمثلتها مشاريع (الراهب الفرنسي إمبريك كروسليه، وليم

(١) د. إمام عبدالفتاح أمام، الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢)، ص ٤١١.

بين، شارل رينيه كاستل، الأب دي سان بيير، جان جاك روسو وإيمانويل كانت<sup>(١)</sup>.

وأثرت هذه الأفكار والمشاريع بأشكال مختلفة في الواقع العملي للعلاقات الدولية، وكانت لها تأثيرات على مستوى الرأي العام للجمهور في المناطق المختلفة من العالم من جهة، ومن جهة أخرى أثرت أيضاً على بعض القادة السياسيين وصناع القرار في دول مختلفة، وأسست مذاهب ونظريات في حقل العلاقات الدولية فيما بعد.

وعلى سبيل المثال يشير "أ. ويندت Alexander Wendt" إلى تأثير الأفكار السياسية للفلاسفة على الحقل النظري لدراسة العلاقات الدولية، حيث يحدد ثلاثة أسماء أصبحت إسهاماتهم بمثابة ثلاثة تقاليد أساسية في مجال نظريات العلاقات الدولية، هم "توماس هوبز"، و"جون لوك" و"إيمانويل كانت". إذ أصبحت "الهوبزية" رمزا للنظريات التي تعتمد على القوة، و"اللوكية" رمزا للتنافس، و"الكانتية" رمزا للتعاون.<sup>(٢)</sup>

### مشكلة البحث

البحث عن السلام كان سعياً مستمراً للإنسان في مختلف العصور. ولم يتوقف الإنسان عن تقديم الآراء والمشاريع التي ترمي إلى الابتعاد عن الصراعات والخلاص من ويلات الحروب. ويحتل مشروع السلام الدائم المقدم من قبل الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانت"، مكانة مهمة بين المشاريع المقدمة من قبل الفلاسفة والمفكرين ورجال القانون في التاريخ الإنساني نظراً لكونه مشروعاً يتميز بالعقلانية والأخلاقية من جهة وبتقسيمها إلى مراحل وتبويبها إلى شروط تمهيدية وأخرى نهائية لإحلال السلام الدائم بين الأمم والدول.

من هنا تتمركز مشكلة البحث في الوقوف على:

تقييم نقدي للمشروع في سياق التطورات التي تشهدها العلاقات الدولية واختبار فرضيات "كانت" في ضوء المستجدات الدولية المعاصرة بعد مرور أكثر من قرنين على عرض المشروع.

---

(١) للمزيد حول هذه المشاريع، أنظر: د. عبدالرحمن بدوي، إيمانويل كنت: فلسفة القانون والسياسة، (الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٩)، ص ٢٠٨-٢٢١.

(2) Alexander Wendt، Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press، 1999)، P.247.

### أهداف البحث

- يحاول البحث بشكل عام تحقيق هذه الأهداف التي هي:
1. ترسيم إطار عام لفلسفة "كانت" السياسية، وتحديد أهم سماتها وخصائصها المميزة عن الأفكار والمشاريع الأخرى.
  2. إعادة قراءة لشروط السلام الدائم التمهيدية التي قدمها "كانت" مع الإشارة إلى آراء بعض الباحثين حول بنود المشروع.
  3. تقديم تقييم نقدي للمشروع وذلك من خلال البحث عن العلاقة بين بناء الديمقراطية وصنع السلام من جهة، والبحث عن العلاقة بين الدول الليبرالية وغير الليبرالية من جهة أخرى.

### فرضيات البحث

- ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين، هما:
1. إن مشروع السلام الدائم يرتبط بالإطار العام لفلسفة "كانت" السياسية. وهذا الارتباط انعكس إيجاباً على المشروع لأن الفلسفة السياسية لـ"كانت" التي تتسم بالعقلانية والأخلاقية والتدرجية في إحلال السلام الدائم تنسجم مع روح العصر والعلاقات الدولية المعاصرة.
  2. إن استمرار الصراعات والحروب بين الدول بعد مرور أكثر من قرنين من تقديم مشروع السلام الدائم، لا يرجع في جانب كبير منه إلى ضعف البنود التي وضعها "كانت" أو إلى عدم واقعيتها وإنما يرجع إلى عدم التزام الدول بتلك البنود واستمرارها على البحث عن مصالحها القومية الأنبية بدلاً من العمل الجماعي من أجل السلام الدائم بين الأمم.

### هيكلية البحث

إستدراكاً لما يتضمنه العنوان من أبعاد يجب تناولها في البحث واستجابة لمشكلة البحث وتحقيقاً لأهداف البحث، وجب التطرق إلى أبعاد مهمة، مثل: الإطار العام لفلسفة "الكانت" وعرض مشروع السلام الدائم والشروط الواردة فيه بالإضافة إلى تقديم رؤية نقدية تقييمية للمشروع.

## المطلب الأول:

### الإطار العام للفلسفة السياسية لـ"إيمانويل كانت"

إن "إيمانويل كانت" و"جيرمي بينثام" يمثلان طليعة أنصار المذهب الدولي الليبرالي لحركة التنوير. وكان كلاهما يعارض همجية العلاقات الدولية، أو على ما وصفه "كانت" بوضوح "حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون"، في وقت كانت فيه السياسة المحلية على حافة عصر جديد للحقوق والمواطنة والدستورية. وقادهما النفور من هذه الحالة إلى وضع خطط "للسلام الدائم".<sup>(١)</sup> فعلى مدار قرنين منذ صياغتها الأصلية، لم تفقد نظرية "كانت" للسلام أي شئ من صلتها بالواقع. وذلك بسبب النهوض الأخير للحوار والنقاش حول موضوعات، كالعولمة، وفعالية الأمم المتحدة، والنظام الدولي بعد إنتهاء الحرب الباردة. في الحقيقة إن نظرية "كانت" للسلام تجذب الإنتباه بثبات منذ إنتهاء الحرب الباردة وماشهدتها العلاقات الدولية من تطورات وتحولات تاريخية كبيرة ومؤثرة.<sup>(٢)</sup>

ويرجع السبب الذي يقف وراء استمرار مشروع "كانت" إلى خصائصه، فمثلاً:<sup>(٣)</sup>

١. إنه لم يلجأ إلى العبارات المثيرة للإشفاق على الناس من ويلات الحرب، كما فعل (كروسيه وبين والأب دي سان بيير) بل كان كلامه دائماً عقلياً.
٢. إنه لم يتعجل في تحقيق السلام العالمي، بل رأى أننا أمام مرحلتين: الأولى هي تنظيم الأمم في هيئة دولية تتولى المحافظة على السلام، وهذا أمر ميسور التحقيق، وقد تحقق فعلاً في عصبة الأمم والأمم المتحدة ولا يزال مستمراً. والثانية هي السلام الدائم، وهو مثل أعلى، أي غاية بعيدة قد لا تتحقق أبداً، ولكن يجب على الأمم أن تجعلها دائماً هدفاً نهائياً لها: إنه أمل وليس مجرد سراب، لأن الحرب ليست ضرورة حتمية لا مفر منها.
٣. إنها تتسق مع مذهب "كانت" كله: سواء في نظرية المعرفة، أم في الأخلاق. ولا يمكن فهمها أبداً بمعزل عن المبادئ التي قررها "نقد العقل

(١) تيموثي دن، الليبرالية، في: جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، (الامارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٣١٨.

(2) Pauline Kleingeld، 'Kant's theory of peace'، in: Paul Guyer (Ed.) The Cambridge Companion to Kant and Modern Philosophy، (Cambridge: Cambridge University Press، 2006)، P. 477.

(٣) د. عبدالرحمن بدوي، إيمانويل كانت: فلسفة القانون والسياسة، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

النظري" و"نقد العقل العملي" و"تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق" و"فكرة التاريخ العالمي من وجهة نظر كونية".

ويعطي "كانت" السياسة مكانة محورية وفرعية في فلسفته في أن معاً. ففي كتبه الرئيسية الثلاثة وهي "نقد العقل الخالص، ١٧٨١"، و"نقد العقل العملي، ١٧٨٨"، و"نقد ملكة الحكم، ١٧٩٠"، نادراً ما يتحدث عن السياسة، وعندما يشير إليها فيتحدث عنها تلميحاً. أما عندما يعرض تعاليمه السياسية بصورة واضحة، فإنه يفعل ذلك عن طريق وسيط، إما من خلال نظرية القانون أو فلسفة التاريخ.<sup>(١)</sup>

هذا التناول للسياسة في إطار فلسفة "كانت" يعطي تصوراً سطحياً مفاده أن "كانت" لم يكن فيلسوفاً سياسياً ومهتماً بالمسائل السياسية. ولكن هذا التصور لا يصمد أمام البحث عند تناول كتابات "كانت" وبشكل خاص "مشروع السلام الدائم" و"ميتافيزيقا الأخلاق" وغيرهما.

إن تفكير "كانت" حول السياسة يأخذ معناه من خلال مجموعة من المثل التجاوزية. فبالنسبة لـ"كانت" لا وجود للعلم المطلق. فالعلم ليس إلا مجالاً للمعرفة، والعمل هو مجال الأخلاق.<sup>(٢)</sup>

تنقسم الحياة الفكرية لـ"كانت" إلى مرحلتين، هما: "المرحلة قبل النقدية" و"المرحلة النقدية" المرتبطة بمؤلفه "نقد العقل الخالص" الذي عمل فيه "كانت" على دراسة العقل البشري المجرد أي غير المرتبط بالحس والتجربة، ويمكن تلخيص عناوين فلسفة "كانت" بإيجاز في:

### أولاً: المثالية:

تفترض المثالية وجود معيار أخلاقي يتعين على الدول اتباعه. وينبثق المعيار من الفضيلة الفطرية للإنسان، وأن شخصية الدولة هي انعكاس للمواطنين فيها. أما الصراع بين الشعوب فيعود إلى انعدام التفاهم والجهل بما تنطوي عليه الأخلاقيات الدولية.<sup>(٣)</sup>

(١) ليو شتراوس، جوزيف كروبسي (تحرير)، تأريخ الفلسفة السياسية: من جون لوك إلى هيجر، ج/٢، ت: محمود سيد أحمد، مراجعة: إمام عبدالفتاح إمام، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص ١٦٧.

(٢) جان توشار وآخرون، تأريخ الفكر السياسي، ت: د. علي مقلد، (بيروت، الدار ١٩٨٧)، ص ٣٨٠.

(٣) فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، (السليمانية، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر التابعة للإتحاد الوطني الكوردستاني، ٢٠١٠)، ص ١٧٧.

يُعتبر "كانت" فيلسوفاً مثالياً لأنه يؤمن بأسبقية المعرفة العقلية (الذاتية، والقبلية، والتحليلية) على المعرفة المادية (الموضوعية، والبعديّة، والتركيبية).<sup>(١)</sup>

ويعد من المنظرين للمثالية في العلاقات الدولية لأنه قام بإعطاء تصور لما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات في المستقبل. وبهذا يبقى "كانت" على عالمية وكونية عصر التنوير الفرنسي، وتشكل كتاباته مرشداً للمثالية.<sup>(٢)</sup> يعبر مشروعه للسلام عن المثالية في العلاقات الدولية، لأنه يستعين بفكرتين أساسيتين هما:<sup>(٣)</sup>

١. الاقتناع بأن التطور سيصب حتماً في الأفضل.
٢. التأكيد أن الغلبة ستكون في نهاية المطاف لقوى الخير والقيم الإنسانية على قوى الشر.

### ثانياً: الأخلاقية:

يميز "كانت" بين العلم وهو مجال المعرفة وبين العمل وهو مجال الأخلاق، فالمعرفة في المجال النظري تنتج من توافق العقل مع الطبيعة، في حين أنّ الأخلاق تتأكد في المجال العملي في انشاقق جوهرى يقوم بين الواجب وبين جميع العناصر الطبيعية المستمدة من الحساسة والتجربة الإنسانية. واهتم "كانت" بالمسألة الأخلاقية وربط بين السياسة والأخلاق وعارض مذهب "ميكافلي"، وكتب عن الأخلاق ثلاثة كتب، هي: "تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق" و"نقد العقل العملي" و"ميتافيزيقا الأخلاق" وكان يرى نفسه ويراها الكثير بأنه "نيوتن" الأخلاق.<sup>(٤)</sup>

لمذهب أسبقية الأخلاق على السياسة، مضامين سياسية متعددة. المضمون الأول والأكثر وضوحاً، أنه يدعم، بصورة قوية، الإيمان بالمساواة البشرية، والحد من قدر المصادر الطبيعية والاجتماعية المتنوعة للنفوت، وتدعيم القول بأن تمييز الإنسان لا يعتمد إلا على خاصيته بوصفه موجوداً أخلاقياً. بيد أن كل إنسان يستطيع أن يمتلك إرادة خيرة، وهي الشئ الوحيد الضروري،

(١) هند الرباط، كانط فيلسوف التنوير والسلام العالمي، موقع "صوت العروبة" على شبكة الانترنت، <http://www.arabvoice.com/modules.php>

(٢) د. ريمون حداد، العلاقات الدولية، (بيروت، دار الحقيقة، ٢٠٠٠)، ص ٦٤-٦٥.

(٣) جورج حبيقة، أيديولوجيا الحرب وفلسفة السلام، موقع "المعابر" على شبكة الانترنت، [http://www.maaber.50megs.com/issue\\_February\\_04/perennial\\_ethics1.htm](http://www.maaber.50megs.com/issue_February_04/perennial_ethics1.htm)

(٤) هند الرباط، كانط فيلسوف التنوير والسلام العالمي، مرجع سابق.

والشئ الوحيد الخير في ذاته. وينتج من ذلك، أن يحترم الجميع المساواة بين الناس بالمعنى الحاسم، وقيمتهم المطلقة.<sup>(١)</sup> ويرى "كانت" أن مفهوم "الحق" مستمد من مفهوم "الحرية" كما ينطبق على العلاقات الخارجية بين الأشخاص. والحق هو "تقييد حرية الكل وفقاً للظروف حتى تتوافق مع حرية كل شخص... والحق العام هو مجموع القوانين الخارجية التي تجعل من الانسجام العالمي شيئاً ممكناً".<sup>(٢)</sup> ويذهب "كانت" إلى أبعد من ذلك عندما يفترض أن الإلتزام الأخلاقي سيقود الجمهوريات إلى إحترام بعضها البعض، إذ إن الجمهورية العادلة التي تعتمد على الوفاق العام، تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة على أنها عادلة وتستحق الاحترام والمعاملة الحسنة.<sup>(٣)</sup> وفي التحليل النهائي، قد يكون لـ "كانت" الحق في اعتناق الاعتقاد بالتقدم المستتير الذي يعتمد على الارتفاع العقلائي والأخلاقي للثقافات المجتمعية. ومن هذا المنطلق، فإن احتمالات القضاء على نظام الحرب تعتمد في جزء لا بأس به على هذا التقدم الثقافي. والعملية الحوارية التي بدأت بمشاركة التعليم والتنقيف توحى بإمكانية إنتاج نتائج تحويلية من هذا القبيل.<sup>(٤)</sup>

### ثالثاً: العقلانية:

يعد "كانت" من أبرز فلاسفة القانون الطبيعي وعد القانون الطبيعي هو الأخلاق الطبيعية العالمية. ومرجع فلسفته القانونية أن للإنسان قيمة ذاتية مطلقة، لأنه غاية في ذاته، وليس وسيلة لتحكم أية إرادة مثل إرادة الدولة، أو إرادة المشرع، وهو الذي يضع قانونه بنفسه أي بعقله. وبما أن هذا العقل واحد لدى كل الناس، أي أنه مشترك بين أفراد النوع الإنساني، فإنه يستخلص قواعد عالمية ثابتة لتنظيم سلوك الإنسان في المجتمع.<sup>(٥)</sup>

(١) ليو شتراوس، جوزيف كروبسي (تحرير)، تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(2) Pauline Kleingeld, Kant's theory of peace, Op. Cit., P. 480.

(٣) فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(4) Benjamin Solomon, Kant's Perpetual Peace: A New Look at this Centuries-Old Quest, The Online Journal of Peace and Conflict Resolution, (Summer, 2003), P. 123. [www.trinstitute.org/ojpcr/5\\_1solomon.htm](http://www.trinstitute.org/ojpcr/5_1solomon.htm)

(٥) د. عبدالرحمن رحيم عبدالله، محاضرات في فلسفة القانون (أربيل، مطبعة جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٠)، ص ٥٦.

تعرف "كانت" على التحدي الذي انخرط وتجذر في أسس عمله الفلسفي. وأعرب عن اعتقاده أن الحياة الاجتماعية في ظل سيادة القانون هو شرط أساسي لازدهار القدرات العقلانية والأخلاقية وتحقيق أقصى قدر من الاستقلالية الفردية والحرية... أما أمل "كانت" لتحقيق مستقبل من السلام الدائم فيتوقف على فرضيته التي ترى أن البشر وهبوا إمكانية التفكير والتنمية الأخلاقية، وبناء عليه، فإن التقدم ممكن من كلا جانبي العقل النظري والعملية.<sup>(1)</sup>

يقول "كانت": "العقل في علياء عرشه، هو المصدر الأعلى لكل تشريع أخلاقي، ويستنكر إطلاقاً أن تتخذ الحرب سبيلاً إلى الحق، ويجعل من حالة السلام واجباً مباشراً".<sup>(2)</sup>

وهذا يدل على أن "كانت" يعتقد أنه يمكن للعقل أن يحقق الحرية والعدالة في العلاقات الدولية. وكان يرى أن الشيء الحتمي لتحقيق السلام الدائم يحتاج إلى تحويل الوعي الفردي إلى الدستورية الجمهورية وإلى عقد فيدرالي بين الدول لإلغاء الحرب. ويمكن تشبيه هذه الفيدرالية بمعاهدة سلام دائم، بدلاً من طرف فاعل "دولة عظمى" أو حكومة عالمية.<sup>(3)</sup>

ويعد إصرار "كانت" على الأخلاق والحرية، خلال العلاقة بين الإنسان والحرب، فكرة جوهرية. لذلك يذهب "جون راولز" بعده إلى السماح بالخدمة العسكرية "للدفاع عن الحرية فقط". وهذه الحرية تخترق حدود مجتمع خاص لتشمل حرية مواطني المجتمعات الأخرى أيضاً.<sup>(4)</sup>

إن الليبرالية تعتمد على حل الخلافات سلمياً عن طريق الحجة والاقناع، أي أنها لا تدعي عدم نشوء الخلافات بين الدول الليبرالية، ولكنها تدعي أن الخلافات وتعارض المصالح تعالج قبل أن تصبح منازعات، والمعايير والقيود المؤسسية لا تسمح بتصعيد المنازعات إلى حد تهديد بعض باستخدام القوة ضد البعض الآخر.

---

(1) Benjamin Solomon، *Kant's Perpetual Peace*، Op. Cit.، P.108.

(2) إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، (بغداد، دار المدى للثقافة والنشر بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة بمصر، 2007)، ص 31-32.

(3) تيموثي دن، الليبرالية، مرجع سابق، ص 319.

(4) د. السيد علي محمودي، فلسفة كانت السياسية: الفكر السياسي في حقل الفلسفة النظرية وفلسفة الأخلاق، ت/ عبدالرحمن العلوي، (بيروت، دار الهادي، 2007)، ص 440.



### رابعاً: السلامية (السلام العالمي أو الأممي):

لقد دعا "كانت" في مشروعه السياسي إلى تشكيل هيئة دولية واتحاد فيدرالي للعمل على ترسيخ سلام إنساني دائم بين الأمم والشعوب باختلاف انتماءاتها وعروقتها وإزالة الجيوش وتأسيس السلطة في الدول على أساس جمهوري، ويرى "كانت" أنه يجب أن يقوم النظام السياسي على القانون والدستور المدني واحترام فلسفة حقوق الإنسان والمواطن والحرية، وكانت فكرة إنشاء عصابة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى صدى لدعوة "كانت" التي دعا لها قبل قيامها بقرنين تقريباً. (١)

ويدعو "كانت" الشعوب والدول إلى استيعاب مفهومي الحقوق والواجب الأخلاقي. فالعقل بصفته أعظم قوة أخلاقية مقننة، نراه يدين الحرب مطلقاً من جانب، ويرسي دعائم السلام كواجب فوري من جانب آخر. ونحن بحاجة إلى اتفاق عام بين الشعوب من أجل تحقيق السلام، وهو اتفاق يدعوه "كانت" بـ"الاتحاد السلمي". (٢)

وبناء على ما قدمه "كانت" من أن "الجمهوريات لا تحارب نفسها"، يلاحظ أن العلاقات بين الدول الديمقراطية تؤدي إلى إيجاد ظاهرة ما يسمى "مناطق السلام Zones of Peace"، وبدرجة استمرار هذه الظاهرة فإن توسيع الديمقراطية يعني توسيع انتشار السلم في العالم، أي توسيع مناطق السلام. وثمة من يعتقد أن العالم دخل عصر "الجيوديمقراطية Geodemocratic"، إذ يصبح إرساء الديمقراطية في مختلف مناطق العالم رهاناً أساسياً بتحقيق السلام العالمي. (٣)

إن مشروع "كانت" كإطار يصون السلم العالمي جاء متسقاً مع رأيه في أن: "أكبر شر يصيب الشعوب المتقدمة ناشئ عن الحرب، لا بمعنى الحرب الحاضرة أو الماضية، بل بمعنى دوام الاستعداد للحرب القادمة". فالمجتمع الدولي ينطوي على صراع مستمر بين العدل والنزوع إلى الظلم. (٤)

### خامساً: التدرجية:

- 
- (١) هند الرباط، كانط فيلسوف التنوير والسلام العالمي، مرجع سابق.
  - (٢) د. السيد علي المحمودي، فلسفة كانت السياسية، مرجع سابق، ص ٤٤٥.
  - (٣) د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أئسنة الحضارة وثقافة السلام، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٥٨.
  - (٤) د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر: دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي، (بيروت، منشورات الحلبي، ٢٠٠٦)، ص ١٣١.

كان "كانت" متفانلاً بالطبيعة البشرية واعتقد اننا سائرون الى الامام باستمرار وسوف نتوصل يوماً الى عالم مسالم قائم على الحق والعدل والقانون الدولي، وكان يعتقد أن السلام الأبدي بين الأمم أمر ممكن إذا انتشر نور المعرفة في أوساط البشرية كلها وليس في أوروبا وحدها.<sup>(١)</sup> وبما أن الإنسان وصل إلى التغلب على ميول نفسه الشريرة، واستطاع أن يخضعها للقانون، كذلك الأمم تستطيع بشئ من الحكمة أن تتخلص من الحروب، التي لا يتولد عنها غير العداوة والبغضاء، وحلول النكبات، فالتبيعة إذن ستدفع الناس إلى السعي في تأسيس (Volkerbund) أو عصبة أمم دولية، تتحد فيها قوات الأمم تحت ظل إرادة مشتركة، واتجاه واحد، وتصدر في ظل القانون العام ماتراه صالحاً من الأحكام والقرارات.<sup>(٢)</sup>

والسبيل الذي يقترحه "كانت" من أجل التحول من حالة الحرب وتحقيق الشروط الثلاثة اللازمة لتحقيق السلام الدائم، وهو: النظام الجمهوري، والفيدالية العالمية، والمجتمع الكوسموبوليتي، وهو: التحرك تدريجياً، خطوة خطوة، وبشكل هادئ، لأن التوسل بالحركات التسرعية، والخطوات الثورية، وتساعد وتيرة التغييرات بشكل حاد، لا تؤدي سوى إلى الاضطراب، والفوضى، والارتباك. لذلك يجب أن تنسجم سرعة عملية السلام الدائم مع مدى استقبال الثقافة، والقانونية، والعقلانية من قبل الأفراد والحكومة، وإلا فلن يتحقق الهدف المنشود.<sup>(٣)</sup>

ووفقاً له ليس هناك حل واحد للمشاكل الدولية. وتتميز كتابات "كانت" حول هذا الموضوع بمنهج مبدئي واستكشافي وإنه يدرك تماماً أن جميع الحلول تحتوي على مقايضات وتكاليف.<sup>(٤)</sup>

وانطلاقاً من هذه الأرضية الفلسفية العميقة والرؤية الإنسانية المتفائلة، يتناول مشكلة إصلاح فوضى النظام الدولي مع الحاجة إلى إحلال السلام. ووفقاً له الحرب هو مصدر الفساد الأخلاقي والشر، وبعدها يجب العثور على طريقة

(١) هاشم صالح، إيمانويل كانط والفلسفة السياسية الحديثة، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠ فبراير ٢٠٠٤، العدد/ (9215)،

(٢) د. بطرس غالي، د. محمود عيسى: المدخل في علم السياسة (القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٦)، ص ٢٩-٣٠.

(٣) د. السيد على المحمودي، فلسفة كانت السياسية، مرجع سابق، ص ٤٦٥-٤٦٦.

(4) Andrew Hurrell، Kant and the Kantian paradigm in international relations، Review of international studies، Vol.16 (3)، (UK: Cambridge University Press، 1990)، P. 204.

تمكن الدول من التعايش معاً بانسجام. فتقع مسؤولية السعي إلى إلغاء الحرب على كاهل الأفراد والدول جميعاً من خلال الانخراط في هدف تدرجي باتجاه السلام الدائم.<sup>(١)</sup>

هكذا يرى "كانت" أن مصير الإنسانية يتجه باتجاه تكوين دولة عالمية، ومع أن سيره في هذا الطريق كان بطيئاً اعترضته جملة عقبات وصعوبات. ولقد حان الوقت للدول أن تفعل ما فعله الأفراد من قبل للخروج من حالتها الطبيعية الوحشية بتعاقد بعضها مع بعض لحفظ السلام.<sup>(٢)</sup> وفي نهاية هذا المطلب يجب التأكيد على أن فهم الإطار العام لفلسفة "كانت" السياسية مهم جداً لفهم مشروعه للسلام الدائم. فلا يمكن أن يقرأ المشروع كشرط تُفرض على الدول، إذا لم يتم الاقتناع بالأرضية الفلسفية الصلبة للمشروع، وهي ترجع إلى الاعتماد على عقلانية متوجة بالأخلاق، وتجري التقدم نحو المثالية من خلال التدرجية وجعل السلام هدفاً دائماً للجميع.

### المطلب الثاني:

#### الشروط التمهيدية (السلبية) للسلام

يعتقد "كانت" أن على الدولة أن تدعو رعاياها من الفلاسفة بصمت إلى تقديم المشورة، وذلك بأن تطلق لهم حرية التحدث بصراحة عن الأحكام العامة المتعلقة بشن الحرب واحلال السلام، وهذا ماقد يفعله الفلاسفة من تلقاء أنفسهم قبل دعوة الدولة، مالم يحظر عليهم التصريح بأرائهم، ولا نعني بهذا أن الدولة يجب أن تفضل مبادئ الفيلسوف على الأقوال المأثورة للحقوقي ورجل القانون (الذي يمثل سلطة الدولة)، وإنما عليها أن تستمع إلى آراء الفيلسوف.<sup>(٣)</sup> إنطلاقاً من هذا الاعتقاد يقوم بتقديم مخطط مشروعه للسلام الدائم، ويتضمن "مشروع السلام الدائم" مخططاً فلسفياً، وهي من أكثر محاولات "كانت" إثارة للإعجاب في سبيل إيجاد حل لمشكلة السلام الدولي. ويرمي المشروع إلى

(١) مارتن غريفيتش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨)، ص ٢٤٨.

(٢) د. عبدالرحمن رحيم عبدالله، محاضرات في فلسفة القانون، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٣) أوفي شولتز، عمانويل كانط، ت/ د. أسعد رزوق (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سلسلة أعلام الفكر العالمي، ١٩٧٥)، ص ١٧٦.

تحديد شروط سلام دائم من خلال عرضه كيف يمكن للدول أن تصبح جزءاً من مجتمع كوسمبوليتي شامل من دون إقامة حكومة عالمية واحدة.<sup>(١)</sup> ويؤكد أنه متفائل جداً بمشروعه وبمستقبل العلاقات بين الدول، بقوله: "إنني أؤكد دون أن أكون نبياً، ما أستطيع أن أتنبأ به للإنسانية، وفقاً لإرهاصات هذا العصر ومنظريه: أن هذه الغاية ستتحقق وستكون استهلالاً لتقدم مستمر بغير نكسة شاملة".<sup>(٢)</sup> وهناك سببان يشيران إلى دوافع ثقته بنجاح خطته. أولهما أن الدول سستنزف أخيراً أخلاقياً، واقتصادياً، وديمغرافياً نتيجة شن بعضها الحروب على البعض الآخر. وبعد محاولات عدة ناقصة ترمي إلى إحلال السلام، ستمثل الدول أخيراً ائتلاًفاً دائماً وناجحاً. أما الثاني فيرقى إلى انتشار "الحق الأخلاقي" انتشاراً كاملاً. فحتى الطغاة يأتون على ذكر القانون من وقت إلى آخر ولا يخلو أكثر الملوك والأمراء وصولية من المبادئ خلواً تاماً.<sup>(٣)</sup> يبدأ "كانت" مشروعه بالمواد التمهيدية للسلام، وهي عبارة عن المحظورات التي ترمي إلى تغيير مواقف الدول بعضها من بعض. هذه الشروط ليست بمستوى واحد: فالبنود رقم (١، ٥، ٦) أصعب الجميع، وذات اعتبار من دون أن تأخذ الظروف المتباينة بنظر الاعتبار، ولا بد من إيقاف الاعتداءات المحرمة فوراً. والمواد (٢، ٣، ٤) على الرغم من أنها غير قابلة للإستثناء طبقاً لقانون العدالة، لكنها من الممكن أن تنفذ بشكل تدريجي على ضوء بعض الاعتبارات والشروط.<sup>(٤)</sup>

#### أولاً: رفض المعاهدات الدولية السرية:

"إن معاهدة من معاهدات السلام لا تعد معاهدة إذا انطوت نية عاقيدها على أمر من شأنه إثارة الحرب من جديد". ذلك أن مثل هذه المعاهدة لا تعدو أن تكون هدنة، أو وقفاً للتلسلح، أو سلاماً يقطع دابر كل عدوان. وسلام كهذا يوصف بأنه حشو دائم ولغو مريب: إن معاهدة السلام يجب أن تقضي على جميع أسباب الحرب في المستقبل.<sup>(٥)</sup> وهذه المادة ترفض السلام المبطن، السلام الذي يخطط في باطنه لحرب أخرى، ويمكن التعبير عنه بـ"السلام المسلح". ولا يمكن قبول هذه المادة أو

(١) مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) د. عبدالرحمن بدوي، إيمانويل كانت: فلسفة القانون والسياسة، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٣) مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

(٤) د. السيد على المحمودي، فلسفة كانت السياسية، مرجع سابق، ص ٤٣٥.

(٥) إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، مرجع سابق، ص ١٩.

تنفيذها خطوة بخطوة. ويمكن أن نجد في عمق المادة الأولى رفض التكتم، وضرورة استخدام مبدأ "الشفافية"، الذي يحتل أهمية كبيرة في أدبيات عصرنا الراهنة، ويعد مفردة معروفة في الحوارات الدولية.<sup>(١)</sup> يبدأ "كانت" شروط السلام الدائم بمعالجة نقطة مهمة وهي نية الأطراف والغرض من توقيع المعاهدات، بمعنى آخر يريد أن يفرق بين من يؤمن بالسلام الدائم وينوي أن يخطو نحوه، وبين من لا يؤمن به ويريد أن يأخذ فرصة أو هدنة ليعود مرة أخرى إلى الحرب بقوة أكبر. وتظهر هنا بجلاء الأسس الأخلاقية لفلسفة "كانت" وأولوية الأخلاق على المصالح السياسية الآتية.

### ثانياً: صيانة حق الشعب كجماعة إنسانية:

"إن أية دولة مستقلة (صغيرة كانت أو كبيرة) لا يجوز أن تملكها دولة أخرى، بطريق الميراث أو التبادل أو الشراء أو الهبة". فليست الدولة متاعاً (كرقعة الأرض التي اتخذتها لها وطناً)، وإنما هي جماعة إنسانية لا يحل لأحد أن يفرض سلطانه عليها أو أن يتصرف في شؤونها.<sup>(٢)</sup> في هذه المادة نجد -ضمنياً- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وفي إنكار أي تعديل في الدول كلياً أو جزئياً. يتم التفاهم عليها بين الدول العظمى، أو حتى إيجاد "مناطق نفوذ خاصة" تنقسمها تلك الدول العظمى.<sup>(٣)</sup> ويقف "كانت" في هذه المادة على مسألة مهمة جداً وهي ضرورة التعامل مع الدول المستقلة باعتبارها ممثلة لإرادة شعبيها لا مجرد متاع تباع وتشتري. بل يذهب إلى أن الأهم هو الشعب أو الجماعة الإنسانية المكونة للدولة وحقها في تقرير مصيرها وعدم جواز فرض أية وصاية عليها. وتتجلى هنا أولوية الأخلاق على السياسة بشكل واضح، فليس الهدف من السياسة دائماً هو الحصول على المصالح القومية للدول بأي ثمن كان، بل تجب مراعاة حريات الآخرين وحقوقهم.

(١) د. السيد علي المحمودي، فلسفة كانت السياسية، مرجع سابق، ص ٤٣٥.

(٢) إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، مرجع سابق، ص ١٩ - ٢٠.

(٣) د. عبدالرحمن بدوي، إمانويل كانت: فلسفة القانون والسياسة، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

### ثالثاً: إلغاء الجيوش الدائمة:

"يجب أن تلغى الجيوش الدائمة إلغاء تاماً على مر الزمان". ذلك لأن هذه الجيوش التي تبدو على الدوام متأهبة للقتال تهدد الدول الأخرى بالحرب تهديداً دائماً وتحفزها إلى التسابق في زيادة قواتها المسلحة زيادة لا تقف عند حد... أضف إلى هذا أن إستئجار الجنود لكي يقاتلوا أو يقتلوا معناه فيما يبدو أننا نعاملهم معاملة الآلات المحضة أو الأدوات في يد غيرهم (الدولة): وهو أمر لا يتفق مع الحقوق الإنسانية في أشخاصنا.<sup>(١)</sup>

هذه المادة تؤكد على ضرورة تجاوز الحالة الطبيعية والخوف من حالة الحرب الاحتمالية التي تنتج عن الاستعدادات المستمرة من قبل الدول لمواجهة بعضها البعض. هذا إضافة إلى ضرورة التعامل مع الجنود باعتبارهم أشخاصاً ذوي حقوق إنسانية ومراعاة إرادتهم الحرة وعدم التعامل معهم كآلات لا روح لها بل كشخص له إرادة إنسانية حرة.

### رابعاً: منع القروض الدولية المستخدمة في المنازعات:

"يجب ألا تعقد قروض وطنية من أجل المنازعات الخارجية للدولة".... باعتبارها ذريعة لتدخل بعض الدول في شؤون بعضها الآخر، وتعد قوة مالية خطيرة وكنزاً مدخراً لإشعال الحرب.<sup>(٢)</sup>

في هذه المادة يفرق "كانت" بين القروض التي تؤخذ من أجل التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين كوظيفة وواجب من واجبات الدولة وبحثها عن الأساليب القانونية لتوفير الرفاهية لشعبها. وبين الحصول على القروض الخارجية التي ترمي إلى تكديس التسلح من جهة أو إستخدام هذه القروض كمصادر مالية وقوة إضافية للدولة لغرض التدخل في شؤون الدول الأخرى أو فرض إرادتهم على الشعوب الأخرى.

### خامساً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

(١) إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

"لا يجوز لأية دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها". والأمر بخلاف ذلك إذا ما حدثت في دولة منازعات داخلية أدت إلى إنقسامها شطرين كل منهما يمثل لذاته دولة خاصة تدعي أحقيتها في السيادة على الكل: فإن بذل المعونة لإحدهما من دولة أجنبية لا يعد تدخلاً من هذه الدولة في نظام الأخرى (نظراً لوقوع الشقاق والفوضى هنالك).<sup>(١)</sup>

هذه المادة تؤكد على عدم تدخل البلدان في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى وعلى أساس القوة، وهي ذات أهمية كبيرة في العلاقات الدولية. فيرفض "كانت" التدخل في دستور البلدان، وفي حكوماتها. لذلك لا يجوز تدخل أي بلد وسعيه إلى فرض نفوذه على بلد آخر من أجل إصلاح دستوره، كما لا يجوز التدخل في شؤون المؤسسة السياسية لأي بلد. ولن يتحقق السلام الدائم من دون الاعتراف رسمياً باستقلال البلدان واحترام حدودها وسيادتها.<sup>(٢)</sup>

وقد أصبح مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من المبادئ المعترف بها في القانون الدولي وهو مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة. ولكن هناك تطورات كبيرة في هذا الموضوع لاسيما فيما يتعلق بالتفرقة بين الحفاظ على سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل من جهة ومسألة التدخل لأعراض انسانية كواجب من واجبات المجتمع الدولي لانقاذ شعب أو جزء من شعب في حالة تعرضها لعنف مفرط من قبل حكومة مستبدة.

### سادساً: الإمتناع عن الأعمال العدائية في الحروب:

"لا يحق لأية دولة في حرب مع أخرى أن تستنبح لنفسها مع تلك الدولة القيام بأعمال عدائية كالأغتيال، والتسميم، وخرق شروط التسليم، والتحرير على خيانة من شأنها، عند عودة السلم، فقدان الثقة بين الدولتين".<sup>(٣)</sup>

من المعلوم أن "كانت" الذي يعتبر استاذ الغرب بدون منازع وذروة العقلانية والتنوير، كان قد ربط بين السياسة والاخلاق بشكل وثيق، ومشى عندئذ ضد خط "ماكيافيلي" الذي فصل بينهما وقال إن الغاية تبرر الوسيلة، وإن الاخلاق شيء والسياسة شيء آخر. ولكن "كانت" لم يكن ساذجاً على الرغم من مثاليته ونزعه الاخلاقية العالية، فقد كان يعرف أن الحق بدون قوة لا معنى له، بل

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢) د. السيد علي المحمودي، فلسفة كانت السياسية، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

(٣) إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، مرجع سابق، ص ٢٢.

سوغ الحرب بشرط واحد، هو أن تؤدي الى نشر الحرية والدستور المدني وفكرة التقدم بين البشر.<sup>(١)</sup>

إن السلام الذي يقيمه "كانت" من خلال الدين الأخلاقي بين البشر ليس سلاماً سياسياً ولا قانونياً، ولا هو سلام الاستسلام من خاضع مهزوم لمنصر منصور، ولا هو سلام الضرورة والمصالح الضاغطة على الأعناق والمطأطئة للرؤس، ولا هو سلام اليأس والضعف من جيروت القوة والطغيان، ولا هو سلام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ولهذا فإن السلام الذي يقيمه الدين الأخلاقي هو خلاف لكل هذا، إنه سلام مؤسس على الأخلاقية، مؤسس على العقل، فيكون سلاماً نابعاً من الإرادة الخيرة الملتزمة بالواجب الأخلاقي.<sup>(٢)</sup> وانطلاقاً من السبب نفسه يجيز "كانت" في كتابه "ميثافيزيقيا الأخلاق" استخدام أية وسيلة للدفاع عن البلد المعرّض لهجوم عسكري، عدا تلك التي لا يليق بالمواطنين استخدامها. والبلد الذي لا يعمل بهذا المبدأ لا يحق له الاشتراك في حقوق متساوية مع البلدان الأخرى. لذلك على أية حكومة، ألا تستخدم مواطنيها كجواسيس وقتلة ضد البلدان الأخرى، لأن استخدام مثل هذا الأسلوب الخياني يبدد أية حالة من الثقة يمكن أن تكون ضرورية في المستقبل لاستقرار السلام واستتبابه. وكان لعقلانية "كانت" وأخلاقيته، في موضوع الحرب والسلام، انعكاس واضح في الفلسفة السياسية لـ "جون راولز" الذي يقول: "الهدف من الحرب، هو السلام العادل. وعليه فالوسائل التي تستخدم لا ينبغي أن تقوض فرصة السلام أو تحرض على إهانة حياة الانسان لأن هذا يهدد أمننا والجنس البشري. ولا بد أن تلتزم إدارة الحرب بهذا الهدف وتتسجم معه".<sup>(٣)</sup>

في نهاية هذا المطلب يجب التوقف على سؤال جوهرى ومهم جداً، وهو: هل العلاقات الدولية الراهنة في عصرنا تجاوزت هذه الشروط؟ في الحقيقة وبناء على ما سبق لا يمكن الجزم بأن واقع العلاقات الدولية قد تجاوز هذه الشروط بمعنى تحقيقها، بل يمكن القول بأن التطورات التي حدثت والصراعات والحروب التي نشبت بين الدول على مدار قرنين بعد وفاة

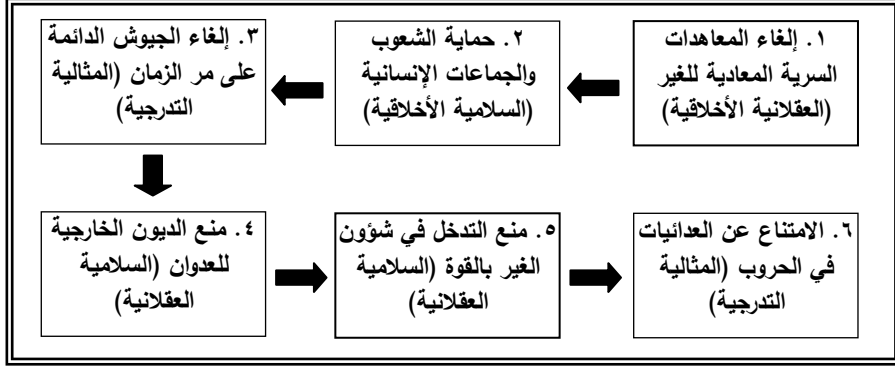
(١) هاشم صالح، إيمانويل كانط والفلسفة السياسية الحديثة، مرجع سابق.

(٢) د. فريال حسن خليفة، الدين والسلام عند كانط، (القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ١٤٦-١٤٧.

(٣) د. السيد على المحمودي، فلسفة كانت السياسية، مرجع سابق، ص ٤٣٧-٤٣٨.



"كانت" تؤكد ضرورة العمل على تنفيذ هذه الشروط. وانطلاقاً من أهميتها وشمولها تحول معظم هذه البنود إلى قواعد في القانون الدولي العام.



الشكل (١) يوضح العلاقة بين الفلسفة السياسية لـ"كانت" والشروط التمهيدية للسلام. (من تصميم الباحث)

### المطلب الثالث

#### الشروط النهائية (الإيجابية) للسلام

يرى "كانت" أن السلم هو مشروع قابل للتحقيق، لا بمعنى تغيير جذري في الطبيعة الإنسانية حيث نتحول من إنسان شرير إلى آخر خير، بل إن إنشاء الحق يمثل بالنسبة له خلاصاً سياسياً للإنسان. ذلك لأنه يرى أن السلم هو نتيجة للحق فلا يكون السلم إلا بتطبيق الحق، فالحق هو الذي يحدد التعايش السلمي بين الحريات إذ لا تكون شرعية إلا العلاقات التي لا تقوم على العنف وإنما تقوم على الخضوع الحر لقانون مشترك. ومن هذا المنطلق فإن السلم ليس مثالياً لا يمكن تحقيقه، بل إنه مطلب العقل ذاته، لذلك يتعلق الأمر بالنسبة لـ"كانت" بتحديد شروط إمكان السلم، الشروط التي يجب أن تؤمن في الوقت ذاته واقعية السلم وطابعه الدائم.<sup>(١)</sup>

يرى "كانت" في "مشروع السلام الدائم" وفي "ميتافيزيقا الأخلاق" أن السلام الحقيقي هو ممكن فقط عندما يتم تنظيم الدول داخلياً وفقاً لمبادئ "الجمهورية"، وعندما يتم تنظيمها خارجياً في اتحاد الدول الطوعية التي تروج للسلام، وعندما تحترم هذه الدول حقوق الإنسان فإن إحترامها لا يجوز أن يكون

(١) مدونة رواق الفلسفة، الكونية و السلم عند كانت، الأربعاء، ٢٤ فبراير، ٢٠١٠  
<http://philosophie69.jeeran.com/riwek21/archive/2010/2/1021075.html>

مقتصرًا على مواطنيها فقط وإنما يجب أن يشمل حقوق الأجانب أيضاً. ويعد هذه المطالب الثلاثة الرئيسية مرتبطة في جوهرها، ويجادل في أنها لا يمكن أن تلقى النجاح إلا عندما تكون مجتمعة معاً.<sup>(١)</sup>

### أولاً: تأسيس الدستور الجمهوري والإلتزام به:

إن الدستور الوحيد المستمد من فكرة العقد الأصلي التي يجب أن يقوم عليها كل تشريع قانوني لشعب من الشعوب هو الدستور الجمهوري؛ وذلك لأنه قائم على:<sup>(٢)</sup>

١. مبدأ الحرية الذي يعتنقه أعضاء جماعة ما (من حيث هم أفراد).
٢. مبادئ "تبعية" الجميع لتشريع واحد مشترك (من حيث هم مخاطبون بهذا التشريع).

٣. "المساواة" بين هؤلاء المخاطبين (باعتبارهم مواطنين).  
أي أن الشعب في النظام الجمهوري لديه ثلاث هويات متفاوتة ومستقلة: هويته كإنسان يتمتع بالحرية، وهويته كرعية ينصاع للقانون، وهويته كمواطن متساو مع غيره أمام القانون.<sup>(٣)</sup>

ووفقاً لذلك يجب أن تخضع كافة الأمم للنظام الجمهوري، والجمهورية عنده تعني النظام القائم على التزام السلطة الدستورية برأي الأغلبية، الذي لا تستطيع أن تعلن تحت ظله حرباً، مالم تحصل على موافقة تامة من جانب الشعب.<sup>(٤)</sup>

فليس المقصود "بالجمهوري" ما يعرف الآن كمقابل للنظام الملكي. وإنما يقصد "بالجمهوري" كل نظام سياسي يقوم على أساس احترام حرية المواطنين والمساواة القانونية بينهم، أيًا كان شكله: ملكياً، أو جمهورياً، أو رئاسياً. الخ. وفي مقابل حق المواطنين في الحرية والمساواة، يجب عليهم الاقرار بسلطة الدولة. وبدون خضوع كل الرعايا لتشريع وحيد مشترك، لا يمكن تصور الحرية، ولا يمكن قيام مساواة. فالحرية والمساواة والسلطة وهي الأسس الثلاثة للنظام الجمهوري عند "كانت".<sup>(٥)</sup>

(1) Pauline Kleingeld، *Kant's theory of peace*، Op. Cit.، P. 477.

(٢) إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) د. السيد على المحمودي، فلسفة كانت السياسية، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(٤) د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٥) د. عبد الرحمن بدوي، إيمانويل كانت، مرجع سابق، ص ٢٣٠-٢٣١.

### ثانياً: الإلتزام بقانون الشعوب وإقامة نظام اتحادي عالمي:

إن شأن الشعوب، حين تصير دولاً، كشأن الأفراد في حال الفطرة (أي الخلو من كل قانون خارجي) يعتدي بعضها على بعض بحكم الجوار، ولا بد لكل شعب، ليضمن أمنه وسلامته، أن يطلب من الآخر أن يشاركه في نظام شبيهه بالدستور المدني الذي يرى فيه كل واحد ضماناً لحقوقه. هذا النظام بمثابة "حلف للشعوب" لكنه لن يكون دولة واحدة، لأنه لو تم ذلك لانطوت الفكرة على التناقض. إذ إن كل دولة تفترض وجود علاقة بين حاكم (المشرع) والمحكوم (الشعب)، فلو انضوت شعوب عديدة تحت لواء دولة واحدة لأصبحت شعباً واحداً. وهذا مخالف للافتراض إذ أنه يلزمنا هنا ألا نغفل حقوق "الشعوب" في علاقات بعضها مع بعض، من حيث إنها تضم عدداً من الدول المختلفة ولا تندمج في دولة واحدة بعينها.<sup>(١)</sup>

وتتضم الدول إلى الاتحاد العالمي، كي يتحقق لها الأمن والثبات بعد التخلص من الوضع الطبيعي، الذي هو وضع لا قانوني وهمجي وعنيف. ويرى "كانت" أن على الاتحاد المقترح القيام بمهمتين أساسيتين من أجل تحقيق الأمن الذي تتطلع إليه الدول، وهما:<sup>(٢)</sup>

١. عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
٢. تضامن هذه الدول فيما بينها، ودفاع كل منها عن غيرها في مجابهة العدوان الأجنبي.

وهذا ما يؤكد البعض بالقول: "إنَّ "كانت" كان يؤمن بأن الامكانيات الإنسانية الكامنة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تحول موقف الأفراد وربط الدول بعضها مع بعض بنوع من الفيدرالية".<sup>(٣)</sup>

### ثالثاً: القانون العالمي والحقوق العالمية للمواطنين:

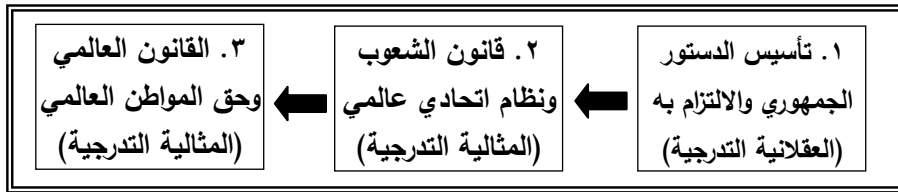
يقول "كانت": "حق النزول الأجنبي، من حيث التشريع العالمي، مقصور على إكرام مثواه". و"الإكرام" معناه حق كل أجنبي في ألا يعامل معاملة العدو من الدول التي يحل فيها، مادام مسالماً. ويجوز للبلد أن يرفض إيواءه إذا لم يكن في ذلك ما يضر بمصلحته. وليس للأجنبي أن يدعي لنفسه حق الإكرام

(١) إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠.  
(٢) د. السيد على المحمودي، فلسفة كانت السياسية، مرجع سابق، ص ٤٤٤.  
(٣) تيموثي دن، الليبرالية، مرجع سابق، ص ٣١٨.

باعتباره ضيفاً، لأن ذلك يقتضي إتفاقات خاصة تبيح له الضيافة، بل حقه مقصور على "حق الزيارة" وهو حق كل إنسان في أن يجعل نفسه عضواً في المجتمع، بمقتضى مشاركته في ملكية سطح الأرض التي نعيش عليها.<sup>(١)</sup> وتتنظم العلاقات بين الدول بفعل القانون العالمي، الذي يبطل "حالة الحرب" الموجودة بصورة فطرية طبيعية عن طريق التعاقد الحر المؤدي إلى قيام "رابطة للشعوب"، وفقاً لفكرة عقد اجتماعي أصلي... وعندما تخرج الدول من حالة علاقة الحرب، وتعمد إلى تشكيل اتحاد دولي عام، عند ذاك يتم بلوغ حالة سلم حقيقية، غير أن هذه الحالة ليست قابلة للتحقيق مباشرة، بل هي تبقى إلى حد كبير بمثابة فكرة لا تقبل التنفيذ وينبغي السعي دوماً إلى الاقتراب منها بصورة مستمرة.<sup>(٢)</sup>

إنّ القانون العالمي هو "حق كل إنسان، بوصفه إنساناً، في امتلاك الحقوق. وهو الذي يخول لمواطن أية دولة أن يدخل أراضي دولة أخرى. وعلى الحق في التجول بحرية على الأرض وعقد اتفاقات قانونية مع سائر الناس يقوم حق المواطن العالمي". وهذا الحق أو القانون العالمي يشمل:<sup>(٣)</sup>

١. الحق في الاتصال الحر بين أفراد الدول المختلفة.
٢. الحق في التجول بحرية في سائر أنحاء العالم.
٣. الحق في التجارة بحرية بين الدول.
٤. المساواة في المعاملة بين كل الأشخاص المقيمين في الدولة: مواطنين كانوا أو أجانب.
٥. الحق في الهجرة إلى أية دولة، وفي الهجرة من دولة الشخص.



الشكل (٢) يوضح العلاقة بين الفلسفة السياسية لـ"كانت" والشروط النهائية للسلام (من تصميم الباحث)

(١) إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، مرجع سابق، ص ٣٣.  
 (٢) أوفي شولتز، عمانوئيل كانط، مرجع سابق، ص ١٧٢.  
 (٣) د. عبدالرحمن بدوي، إيمانويل كانت: فلسفة القانون والسياسة، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

## المطلب الرابع

### تقييم نقدي لمشروع السلام الدائم

تتضمن رؤية النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية عدداً من المقولات، معظمها مشتق من التشبيه المحلي المتعلق بالعلاقة بين الأفراد ضمن الدولة. ومن أهمها: (١)

١. تمثل أفضل وسيلة لتأمين السلام بنشر المؤسسات الديمقراطية على نطاق العالم. فالحكومات، وليست الشعوب، هي التي تسبب الحروب. لذا فإن نظاماً دولياً يتكون من دول ديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى حالة من السلام الدائم يختفي فيها الصراع والحرب. ومن أشهر أنصار هذا الرأي "كانت".

٢. الإيمان بـ"الانسجام الطبيعي للمصالح". وعندما تقوم الشعوب والدول بحسابات رشيدة لمصالحها وتتصرف من هذا المنطلق، فحينئذ سوف تضمن شيئاً يشبه "اليد الخفية" التي تحدث عنها "آدم سميث" وهي أن تتطابق المصلحة القومية مع المصلحة الدولية فتكونان شيئاً واحداً.

٣. إذا استمر حدوث النزاعات، فتمت تسويتها وفق إجراءات قضائية ثابتة. ومن شأن نظام قانوني دولي يقوم على أساس العضوية الطوعية المشتركة في المنظمات الدولية أن يبدأ في تحقيق وظائف الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمحافظة في الوقت ذاته على حرية الدول واستقلالها.

٤. الأمن الجماعي يحل محل المساعدة الذاتية. وتفترض إمكانية تحديد الطرف المعتدي وتكوين تآلف جماعي من الدول تلتزم بطاعة القانون. وقد تم تأسيس عصابة الأمم والأمم المتحدة استناداً إلى هذا الأساس حيث تم تصور الأمن على أنه مسؤولية جماعية وليس مسؤولية فردية.

وقريباً من تلك المبادئ بنى "كانت" من جانبه مشروعاً سياسياً على أربع دعائم: (٢)

١. إن السلام الدائم بين الأمم ينتج عن الترابط الطبيعي بين الدول الديمقراطية (الجمهورية).

٢. إن عدد الدول الديمقراطية سوف يتزايد أكثر فأكثر في العالم حتى يعمّه كله يوماً ما.

(١) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٤١٤-٤١٥.

(٢) هاشم صالح، إيمانويل كانط والفلسفة السياسية الحديثة، مرجع سابق.

٣. إن الدول القائمة على الديمقراطية والحرية وإرادة الشعوب تكون ميالة الى العلاقة السلمية مع جيرانها لا العلاقة الحربية.

٤. إن الدول الديمقراطية لا تميل الى السلام مع الدول الاستبدادية أو الأصولية لسبب بسيط، هو أن هذه الاخيرة لا تعرف لغة الحوار وإنما لغة الضرب والقمع والهمجية.

وعلى الرغم من أن الليبرالية قد حققت النجاح الباهر في خلق منطقة للسلام، وقيادة منطقة للتعاون بين الدول الليبرالية، فقد تم في نفس الوقت توجيه ضربة إلى الليبرالية، وفشلت في توجيه السياسة الخارجية خارج العالم الليبرالي وأصيبت بإخفاقات كبيرة تتعلق بكيفية تعاملها مع الدول اللالليبرالية العظمى والصغيرة من حيث استخدام "العنف الأحمق"، و"اللفظ المهمل"، و"عدم اليقين السياسي" الناتج عن الغموض الأخلاقي للمبادئ الليبرالية التي تحكم التوزيع الدولي للممتلكات.<sup>(١)</sup>

#### أولاً: العلاقة بين السلام الداخلي والدولي:

السؤال الجوهرى في هذا الموضوع هو هل هناك علاقة بين الديمقراطية الداخلية ورغبة دولة ما لخوض الحرب؟ والإجابة عنه محل جدل، فقد أثير هذا الموضوع في مؤتمر دعا إليه "معهد السلام" في واشنطن في (حزيران/١٩٩٠)، وأجاب اثنان من المسؤولين السابقين في إدارة الرئيس "رونالد ريجان" بإجابتين مختلفتين تماماً. إذ يقول "كارل جيرشمان" رئيس "المنح القومية من أجل الديمقراطية": "من المسلمات أن أي مجتمع منظم تنظيماً ديمقراطياً يسود الأسلوب السلمى علاقاته الخارجية. أما "يوجين روستو" المدير السابق لـ"وكالة الحد من التسليح ونزع السلاح" فيرد بقوله: "إن فكرة أن الدول الديمقراطية لا تخوض حروباً تأتي في ذيل قائمة من الأساطير يلتبسها أقوام مثاليون لإنقاذهم من الحرب".<sup>(٢)</sup>

وإذا ما أمعن النظر في أعمال "كانت" السياسية الرئيسية يتبين أنه يتوقع من الدول علاقات خارجية سلمية، في حالة حماية الحريات الفردية (الليبرالية)، وسيادة القانون والمساواة القانونية (الدستورية)، وحكومة تمثيلية

(1) Michael W. Doyle, Kant: Liberal Legacies and Foreign Affairs, Part 2, Philosophy and Public Affairs, Vol. 12, No. 4. (Autumn, 1983), P. 323-324.

(٢) جوزيف س. ناي: المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ت: د. أحمد أمين ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٧)، ص

(الديمقراطية). أي عندما يتم النظر إلى هذه العناصر الثلاثة (الليبرالية، الدستورية والديمقراطية) مجتمعة، نستطيع الكشف عن الطبيعة التعددية لمنهج "كانت" الذي يتناول المصادر الداخلية للسلم الدولي.<sup>(1)</sup>

ففي نظرية "كانت" للسلم الدولي، يتطلب التنظيم الصحيح للتفاعلات بين الأفراد سيادة القانون داخل الدولة الشرعية، والتنظيم الصحيح للتفاعلات بين الدول يتطلب سيادة (الحق الدولي International Right)، والتنظيم الصحيح للتفاعلات بين الدول والأفراد الأجانب يتطلب سيادة (الحق الكوني Cosmopolitan Right). لذلك تعد نظرية "كانت" نظرية في الحق الكوني بطبيعتها، وهي لا تتضمن نظرية للدولة فقط، بل تتضمن نظرية في الحق الدولي والحق الكوني.<sup>(2)</sup>

وترسيخاً لتلك الحقوق الداخلية والحق الدولي والحق الكوني بين الدول يؤكد أصحاب النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية على أن زمن الحروب بين الدول الليبرالية الديمقراطية قد ولى، ويجادلون على الأقل بأربع حجج:<sup>(3)</sup>

١. التوسع في حجم الاقتصاد الدولي الذي جعل من الحرب أكثر كلفة في حال اندلاعها.

٢. انتشار النظم السياسية الديمقراطية الذي يعني أن سؤال الحرب والسلام لم يعد مقتصرًا على مجموعات من النخب السياسية والعسكرية كما كان في السابق، بل على القادة أن تحسب حساب الرأي العام الداخلي في أي تحرك خارجي في السياسة الدولية.

٣. التنامي الذي يشهده القانون الدولي يساهم في إيجاد حلول سلمية للنزاعات الدولية.

٤. إن الحضارة الغربية عانت من الحروب، وتعلم القادة والمواطنون كم هي مكلفة.

لتدشين السلام الدائم على المستوى الدولي يركز "كانت" في كتاباته على:<sup>(1)</sup>

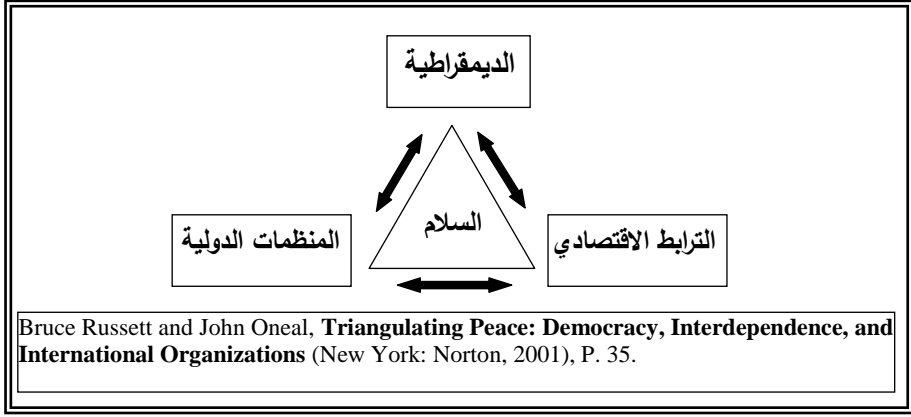
---

(1) Vesna Danilovic and Joe Clare, The Kantian Liberal Peace (Revisited), American Journal of Political Science, Midwest Political Science Association, Vol. 51, No. 2, April 2007, P. 397.

(2) Pauline Kleingeld, Kant's theory of peace, Op. Cit., P. 480.

(3) Paul Viotti, Mark Kauppi: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism (New York: Macmillan Publishing Company, 1987), P. 195-196.

١. الديمقراطية: إن الديمقراطيات ستكون أكثر هدوءاً من الأنظمة الاستبدادية لسبب بسيط، وهو: أنّ الجهة التي ستتحمل تكاليف الحرب في الديمقراطيات هي التي تقرر هل تدخل الحرب أم لا ؟
٢. الترابط الاقتصادي: يعتقد أن حق أي شخص أجنبي لا يمكن التعامل معه بعداء، ويعتمد هذا الحق على العلاقة بين تبادل السلع والخدمات وتكاليف الفرصة البديلة من الحرب.
٣. اتحاد دولي اختياري أو منظمة دولية: والغرض من هذا الاتحاد هو صون السلم والأمن الدوليين.



الشكل (٣) يوضح العلاقة بين النظام الداخلي والسلام الدولي

فالمنظمات الدولية هي إحدى السبل التي يمكن أن تنتشر الديمقراطية والقيم الليبرالية، وتوسيع مناطق السلم. فالمنظمات غير الحكومية المهمة بحقوق الإنسان وحل النزاعات، تلعب أدواراً حيوية في تطوير النهج المتبع لصنع السلم العالمي.<sup>(٢)</sup>

(1) Jens Meierhenrich, Perpetual War: A Pragmatic Sketch, Human Rights Quarterly, Vol. 29, Number 3, August, 2007, by the Johns Hopkins University Press, P. 634-635.

(2) Oliver P. Richmond, NGOs and an Emerging of Peacemaking: Post-Westphalian Approach, Annual Convention of International Study Association, Los Anglos, March 14-18, 2000, at: Columbia International Affairs Online (ciao).



وعلى الرغم من قوة هذا الرأي ووجهة انتقادات من جانب بعض الباحثين حول حججها، فمثلاً: (١)

١. أشار البعض إلى أن الدول قد تكون أكثر ميلاً للحرب عندما تمر بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، وهذا يعني أن المساعي الحالية لتصدير الديمقراطية قد تجعل الأمور أسوأ.

٢. أشارت انتقادات أخرى إلى أن الغياب الظاهري للحروب بين الدول الديمقراطية يعود إلى الطريقة التي تمت بواسطتها تعريف الديمقراطية والعدد القليل نسبياً للدول الديمقراطية (خاصة قبل ١٩٤٥). فضلاً عن ذلك فإن تمسك الدول الديمقراطية بخيار السلام عندما كانت احتمالات الحرب واردة لا يعود بالضرورة إلى تقاسم القيم الديمقراطية.

٣. إذا كانت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقدم لنا الدليل الحاسم بعدم لجوء بعض الدول الديمقراطية إلى خيار الحرب ضد بعضها الآخر، فإن غياب حالات تنازعية في هذه الحقبة يعود إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفييتي أكثر من تقاسم المبادئ الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه انطلق البعض من نفس المقدمات الفكرية النظرية وحاول أن يجيب على الانتقاد من خلال تطبيقه على الواقع الدولي بالرجوع إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، فمثلاً في دراسة لـ "بابست 1972 Babst" توصل إلى استنتاج هو أن " لا حرب اندلعت بين دول قومية مستقلة تمتلك حكومة منتخبة بين (١٧٨٩-١٩٤١). وفي دراسة أخرى لـ "روميل 1979 Rummel" باسم "فهم الصراع والحرب" توصل إلى استنتاج أن "النظم الليبرالية تنبذ العنف بشكل متبادل". ويقوم "جيمس لي راي" بدراسة مسحية لـ (١٤) دراسة علمية قدمت بين عامي (١٩٧٥ و ١٩٩٦)، وركزت على العلاقة بين الديمقراطية والسلام من مختلف النواحي (الإبستمولوجية والفلسفية والشكلية الإجرائية والتاريخية والأنثروبولوجية والنفسية والاقتصادية والسياسية)، وكان الجواب على السؤال المطروح: هل الديمقراطية تسبب السلام، إيجابياً؟ أي بنعم. (٢)

---

(١) ستيفن والت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة/ عادل زقاغ و زيدان زياني، موقع "عادل زقاغ"

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html>

(2) James lee Ray: Does Democracy Cause Peace? Annual Review Political Science 1998, at: {<http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/ray.htm>}.

إنّ "كانت" وآخرون من أنصار الليبرالية التقليدية كانوا يرون أنه في بلد تسوده الديمقراطية يستطيع الشعب أن يصوت ضد الحرب. ويرد المنتقدون هذا الطرح وهو أن كون البلد ديمقراطياً لا يعني أن شعبه سيصوت دائماً ضد الحرب. فكما رأينا، تشير الإحصائيات إلى أن شعوباً ديمقراطية خاضت حروباً مثلها في ذلك مثل أية دولة أخرى. وقد صوت الناخبون لصالح الحرب. ومن جانبه يشير "مايكل دويل" إلى اقتراح أكثر تحديداً يمكن استخلاصه من آراء "كانت"، وهو فكرة "أن النظم الديمقراطية لا تحارب نظماً ديمقراطية أخرى". وذلك يرجع إلى أن الناس يعتقدون أن المكاسب التجارية يمكن أن تستقر فقط في ظل السلام وليس الحرب. ويقول: "من جانب آخر تتنافس المجتمعات الليبرالية لتصبح ثرية، مجيدة، صحية، ومزدهرة ثقافياً، كل ذلك بعيداً عن تصور حل هذه المنافسات من خلال الحرب.<sup>(1)</sup>

وهذا ما يؤكد "روبرت كوهين" عندما يقول: "إن الجمهوريات تتعامل بعضها سلمياً مع بعضها الآخر، ولكن هذه الجمهوريات ليست بالضرورة أن تتعامل سلمياً مع الدول الأخرى غير الجمهورية أو المجتمعات الأخرى التي ليست منتظمة على شكل دولة حديثة.<sup>(2)</sup>

وإجابة على هذا الإنتقاد يبحث "ولفغانغ كرستينغ" عن الارتباط بين الحكومة الجمهورية وفدرالية (اتحاد) الدول الحرة، من خلال الاتصال القديم بين مفهومي العدالة والسلام. ويرى أن مشروع "كانت" السلام يقوم على أساس ثلاثة مفاهيم هي: الحق، والعدل، والسلام: "لا يقيم "كانت" مشروع السلام على معادلة الخوف، وإنما على قاعدة الحق. فمفهوم السلام من وجهة نظر "كانت"، قراءة دنيوية للعلاقة التقليدية بين السلام والعدل، وتبين الفكر السياسي قديماً وخلال العصر الوسيط. وينحاز هذا المفهوم إلى جانب العلاقة بين العدل داخل البلد، والسلام بين الدول، وينظم السلام كنظام للنظر بين الصراعات على أساس العدل، الذي يعترف به الجانبان المتصارعان".<sup>(3)</sup>

خلاصة القول إن تأكيد "كانت" على الربط بين النظام السياسي الديمقراطي الداخلي من حيث كونه صاحب دستور مستقر ومحافظاً على الحقوق

(1) Michael W. Doyle: Ways of War and Peace, (New York: W.W. Norton & Company, 1997), P. 210.

(2) Robert O. Keohane: International Institutions and State Power, (Colorado: Westview Press, 1989), P. 11.

(3) د. السيد على المحمودي، فلسفة كانت السياسية، مرجع سابق، ص ٤٤٧-٤٤٨.

والحريات ومعبراً عن رأي الشعب في قرار الحرب وبين توطيد أركان السلام بين الدول ربط عقلاني وأخلاقي وقابل للتحقيق بشكل تدريجي. مع التأكيد على أن القراءة النقدية لمشروع "كانت" للسلام الدائم ومقارنتها بالواقع الدولي المعاصر، توضح أن بعضاً من أسباب الصراعات واستمرار حالات الحروب ترجع إلى عدم الإستجابة الصادقة من قبل الدول حتى الآن إلى بنود مشروع السلام الدائم وشروطه (التمهيدية والنهائية). إذ العيب ليس في الشروط لأن عدداً لا بأس بها من الدول حاولت تطبيق هذه الشروط فيما بينها ونجحت إلى حد كبير، مثل: الإتحاد الأوروبي، ولكن لم تشمل هذه الاستجابة كل الدول.

### ثانياً: العلاقة بين الدول الليبرالية وغير الليبرالية:

على الرغم من التأكيد على الطابع السلمي للدولة الليبرالية من قبل مؤيديها، إلا أنه هناك فرضيتان حول استعمال القوة من قبل الدول الليبرالية:<sup>(1)</sup>  
١. تؤيد الليبرالية الحرب أو تعارضها بناء على تقديرها لمدى شرعية فعل معين أو عدم شرعيته، استناداً إلى معيار "عدالة الحرب" أو "العدالة في الحرب".

٢. أمام الليبرالية عتبة عليا في استعمال القوة، مقارنة مع الفاعلين الآخرين في المشهد السياسي السائد. (باستثناء استعمال القوة كعمليات الأمن الجماعي، أو انتهاك حقوق الإنسان).

وكلتا الفرضيتين تشيران إلى أن استعمال القوة من قبل الدول الليبرالية يعد حالة استثنائية ومحكومة بقيود مؤسساتية فاعلة. ومع كل ذلك، فإن السياسة الليبرالية تميزت بحالات فشل متكررة للدبلوماسية في العلاقات مع الدول القويّة غير الليبرالية.

أما في العلاقات مع الدول الضعيفة غير الليبرالية، فقد خضعت السياسة الليبرالية للتدخلات الإمبراطورية. وفشلت تدخلاتها لتحقيق أهدافها، في خلق مجتمعات ليبرالية من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي للمجتمعات اللالبرالية، في كثير من الأحيان.<sup>(2)</sup>

(1) John Macmillan: Liberalism and the Democratic Peace, Review of International Studies, (2004), No. 30, PP.179-200.

(2) Michael W. Doyle, Kant: Liberal Legacies and Foreign Affairs, Op. Cit., P. 324.

ويشير "كانت" نفسه في كتاباته إلى بوادر ذلك الفشل بقوله: "فلو نظرنا إلى المسلك غير الكريم الذي تسلكه دول أوروبا "المهذبة"، والدول التجارية خاصة، لاستولى علينا الفزع من هول المظالم التي ترتكبها تلك الدول في زيارتها للبلاد والشعوب الأجنبية (والزيارة عندها مرادفة للغزو والفتح). فالذين اكتشفوا البلاد الأمريكية وبلاد الزنوج وجزر التوابل والكاب وما إليها قد عدوها بلاداً لا أصحاب لها، واستقدموا إليها قوات أجنبية بدعوى إنشاء مكاتب تجارية، فضيقوا الخناق بهذه القوات على المواطنين، وأضرموا نيران الحروب بين الدول المختلفة في تلك البقعة الشاسعة من العالم، ونشروا فيها الجوع والتمرد والخيانة وما إلى ذلك من شر وبلاء".<sup>(١)</sup>

واعتماداً على تلك الأحداث التاريخية ومقارنتها بالسياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يذهب "انتوني باغدن Anthony Pagden" إلى أن مشروع "كانت" للسلام الدائم في أغلب الأحيان قد أخذ لأن يكون نوعاً من مخطّط أخلاقي للأمم المتحدة. لكنه أقرب جداً إلى مشروع الدولة العالمية، وهو مشروع أيديولوجي مستقبلي تحتل فيه الولايات المتحدة مكانة الإمبراطورية العالمية.<sup>(٢)</sup>

وعندما تؤخذ رؤية "كانت" التنويرية للإنسانية في الاعتبار، نصل إلى نقطتين:<sup>(٣)</sup>

١. إن "كانت" لن يؤيد الحرب حين لايزال هناك احتمال للتفاوض.
٢. يتعين دائماً تحديد الأسبقية للقانون الدولي على المصلحة الوطنية في كل صراع.

انطلاقاً من ذلك يستنكر "كانت" بشدة كل تسويغ للإستعمار أو إقامة للمستوطنات بدعوى التمدين، أو بدعوى تطهير البلاد الأصلية من الأشرار بنفيهم إلى أقاليم نائية خالية تقريباً من السكان. فهذا كله ظلم، واعتداء على حق المواطنين الأصليين، وما دامت الوسيلة ظالمة، فلا يمكن أن تبررها أية غاية. وما أجمل عبارة "كانت" حين يقول: "هذه النوايا الحسنة المزعومة كلها لا

---

(١) إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، مرجع سابق، ص ٣٤.

(2) Anthony Pagden, Imperialism, liberalism & the quest for perpetual peace, the American Academy of Arts & Sciences, Spring 2005, Vol. 134, No. 2, P. 57.

(3) Roger Scruton, Immanuel Kant and the Iraq war, 25/2/2004, 8:18 AM, <http://www.opendemocracy.net/articles/ViewPopUpArticle.jsp?id=2&articleId=1749>.

تستطيع أبداً أن تمحو وصمة الظلم الماثلة في الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الغرض".<sup>(١)</sup>

ولو رجعنا إلى رأي "كانت" لوجدنا أن الحرب يمكن فقط أن تبدأ بشكل شرعي، وفقاً لمعيار واحد، وهو أن تكون دفاعية، ويرى أن الهجوم الوقائي لا يعد دفاعاً.<sup>(٢)</sup>

لذا يمكن القول بأن رأي "كانت" واضح جداً في رفض كل حالات الهجوم والعدوان واستغلال الدول والشعوب الأخرى، إذ عده مادة من الشروط التمهيدية لإقامة السلام الدائم، ولكن هذه الإخفاقات من قبل الدول الليبرالية ترجع أساساً إلى مصدرين:<sup>(٣)</sup>

١. خارج نطاق الاتحاد السلمي، وهنا تتورط الأنظمة الليبرالية مثل جميع الدول الأخرى، في حالة الحرب الدولية كما يصورها "هوبز" ويصفها الواقعيون. فالصراعات والحروب هي نتيجة طبيعية لصراعات على الموارد، والهيبة، والأمن بين الدول المستقلة، والارتباك هو المرافق المفاجئ في حالة حرب من دون وجود قانون أو منظمة موثوقة.

٢. هذه الإخفاقات هي أيضاً مكمل طبيعي لنجاح الليبرالية، باعتبارها دليلاً فكرياً للسياسة الخارجية بين الدول الليبرالية. ويمكن أن يؤدي الإلتزام الصارم بالدستور، وتقاسم المصالح التجارية، والإحترام الدولي لحقوق الفرد الذي يعزز السلام بين المجتمعات الليبرالية إلى تفاقم الصراعات في العلاقات بين المجتمعات الليبرالية واللاليبرالية.

مع كل تلك التأكيدات والطرح الواضح من قبل "كانت" فيما يتعلق برسم العلاقات الخارجية للجمهوريات، هناك دائماً دلائل تاريخية وواقعية على أن الدول الليبرالية الديمقراطية دخلت في حروب مع الدول غير الديمقراطية، بحجج مختلفة، ودعاوى تتعلق بالتمدين وحقوق الانسان والدفاع عن النفس، وفي كثير من تلك التدخلات والحروب لم يكن الحق في جانب الدول الليبرالية. وأكثر من ذلك، أظهرت تطورات الأحداث والمراجعات التي أجريت داخل الدول الليبرالية أن حكوماتها كانت خاطئة، بل كانت تكذب على شعوبها، وفي بعض الأحيان كانت تبحث عن مصالح اقتصادية وسياسية آنية من أجل البقاء

(١) د. عبدالرحمن بدوي، إمانويل كانت: فلسفة القانون والسياسة، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(2) Roger Scruton، Immanuel Kant and the Iraq war، Op. Cit.

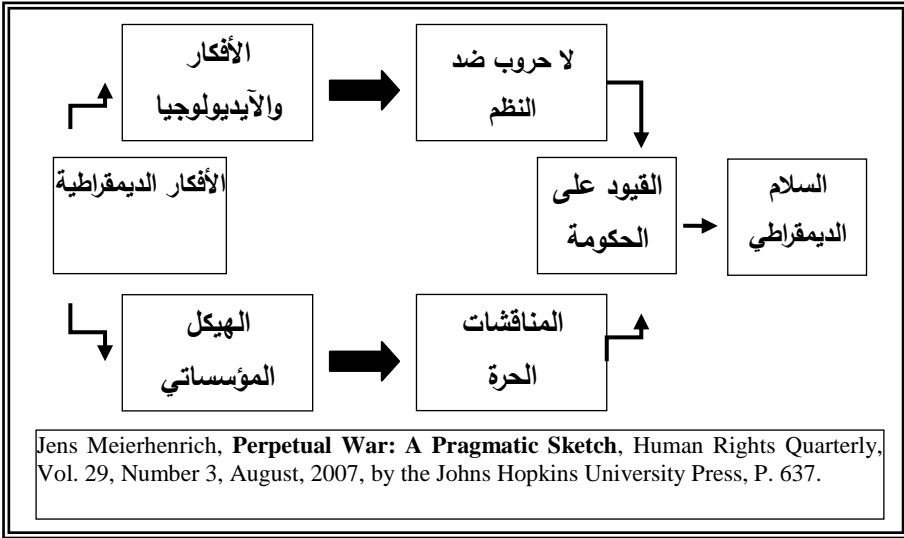
(3) Michael W. Doyle، Kant: Liberal Legacies and Foreign Affairs، Op. Cit.، P. 324-325.

في السلطة، على حساب القيم الانسانية والقانون الدولي واحترام سيادة الدول وحقوق الشعوب والأمم الأخرى.

وفي نهاية هذه الفقرة من المفيد الإشارة إلى أنه بالتزامن مع التطورات السياسية الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة برز تفسيران متنافسان لتفسير العلاقة بين الديمقراطية والسلام، هما: (1)

١. التفسير الأيديولوجي للسلام الديمقراطي الذي يركّز على الدور السببي للأفكار، مقابل المصالح.

٢. التفسير الهيكلي للسلام الديمقراطي الذي يدور حول التأثيرات التوزيعية للمؤسسات.



الشكل (٤) يوضح التفسيرين الأيديولوجي والهيكلية للعلاقة بين الديمقراطية والسلام.

وفي الختام هناك من يركز على مزايا النظم الليبرالية الديمقراطية من جانب آخر ويؤكد بأنه في حالة اندلاع الحروب بينها وبين الدول غير الديمقراطية، فهي تمتلك فرصاً كبرى للانتصار في الحرب لأسباب محددة، وهي أن هذه الدول تشكل: (الدول الأكثر ثراء في العالم، وتبني تحالفات أفضل، وتلتزم

(1) Jens Meierhenrich, *Perpetual War: A Pragmatic Sketch*, Op. Cit., P. 635.

بتقديرات إستراتيجية مؤثرة، وتستمتع بتأييد شعبي كبير، وتمتلك جنوداً يحاربون بشكل أفضل من نظرائهم في البلدان السلطوية-الشمولية).<sup>(1)</sup>

## الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث، يمكن تلخيص أهم النقاط التي انتهى إليه، على الشكل الآتي:

١. يحتل مشروع السلام الدائم الذي قدمه "كانت" مكانة مهمة من بين تلك المشاريع العربية التي لم تفقد بريقها بعد مرور أكثر من قرنين. ولا يمكن فهم هذا المشروع إلا من خلال استيعاب الإطار العام لفلسفته السياسية وسماتها، وهي: (المثالية، والعقلانية، والأخلاقية، والسلامية والتدرجية). التي منحت مشروع السلام الدائم قدرة على البقاء والاستمرار، حتى غدا حاضراً في عصر العولمة.

٢. إن إعطاء الأولوية للأخلاق على السياسة والحفاظ على مكانة الجماعة الإنسانية في فلسفة كانت وفي بنود مشروعه، كان يعد مثالية مفرطة في وقته ولكننا نشهد في عصرنا بؤادر تحول نحو تحويله إلى الواقع، وهذا ما أطلقنا عليه مصطلح المثالية التدرجية.

٣. إن اعتقاد "كانت" بأن العقل سيحقق الحرية والعدالة في العلاقات الدولية، كان طاغياً على بنود مشروعه. وتوج ذلك بدعوته الشعوب إلى استيعاب مفهومي الحق والواجب الأخلاقي، للحصول على السلام الدائم بين الأمم والدول.

٤. كان "كانت" فيلسوف السلام بحق، ولم يقبل الحرب إلا في حالة الدفاع. ولم يقبل أن يعامل الجماعة الإنسانية كمتاع في الحروب وكان ذلك دعوة ضمنية إلى حق تقرير المصير للشعوب.

٥. الشروط التمهيدية في مشروعه هي عبارة عن محظورات يجب أن لا تمارسها الدول، وهي كما أوضحنا تنسم بالعقلانية الأخلاقية، والسلامية الأخلاقية والمثالية التدرجية والسلامية العقلانية.

٦. الشروط النهائية عبارة عن رسم الصورة المستقبلية للسلام من خلال تحول الدول إلى جمهوريات ذات دساتير مدنية وتلتزم بقانون الشعوب فيما

---

(1) Mechae C. Desth: Democracy and Victory: Why Regime Type Hardly Matters, International Security, Vol. 27, No. 2, Fall 2002, P. 25.

- بينها لتقييم اتحادا عالمياً للجمهوريات لكي تصل إلى القانون العالمي والحقوق العالمية للمواطن. وهي تمتاز بالعقلانية التدرجية والمثالية التدرجية.
٧. إن تأكيد "كانت" على الربط بين النظام السياسي الديمقراطي الداخلي وتوطيد أركان السلام الدولي بين الدول ربط عقلاني وأخلاقي وقابل للتحقيق بشكل تدريجي وليس غاية مثالية.
٨. إن قراءة نقدية للمشروع ومقارنتها بالواقع الدولي، توضح أن بعضاً من أسباب الصراعات واستمرار الحروب ترجع إلى عدم الإستجابة الصادقة من قبل الدول لبنود المشروع وشروطه.
٩. الإشكالية الكبرى هي طبيعة العلاقات بين النظم الديمقراطية وغيرها من الدول غير الديمقراطية، إذ يشوبها الغموض وليس هناك ضمانة أكيدة بعدم دخول النظم الديمقراطية الحروب ضد غيرها.
١٠. هناك أدلة تاريخية عديدة تثبت خوض النظم الديمقراطية صراعات وحروباً ضد نظم أخرى، ولم يكن الحق في بعضها بجانب الدول الديمقراطية الليبرالية، وهذا يثبت عدم صحة الربط الدائم بين الديمقراطية الداخلية والسلام الدولي.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

أ. الكتب:

١. د. إمام عبدالفتاح أمام، الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢).
٢. أوفي شولتز، عمانوئيل كانط، ت/ د. أسعد رزوق (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سلسلة أعلام الفكر العالمي، ١٩٧٥).
٣. إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، (بغداد، دار المدى للثقافة والنشر بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة بمصر، ٢٠٠٧).
٤. د. بطرس غالي، د. محمود عيسى: المدخل في علم السياسة (القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٦).
٥. تيموثي دن، الليبرالية، في: جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، (الامارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).



٦. د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر: دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي، (بيروت، منشورات الحلبي، ٢٠٠٦).
٧. جان توشار وآخرون، تأريخ الفكر السياسي، ت: د. علي مقلد، (بيروت، الدار العالمية، ١٩٨٧).
٨. جوزيف س. ناي: المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ت: د. أحمد أمين ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٧).
٩. د. ريمون حداد، العلاقات الدولية، (بيروت، دار الحقيقة، ٢٠٠٠).
١٠. د. السيد علي المحمودي، فلسفة كانت السياسية: الفكر السياسي في حقل الفلسفة النظرية وفلسفة الأخلاق، ت/ عبدالرحمن العلوي، (بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٧).
١١. د. عبدالرحمن بدوي، إمانويل كنت: فلسفة القانون والسياسة، (الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٩).
١٢. د. عبدالرحمن رحيم عبدالله، محاضرات في فلسفة القانون (أربيل، مطبعة جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٠).
١٣. غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).
١٤. فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، (السليمانية، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠١٠).
١٥. د. فريال حسن خليفة، الدين والسلام عند كانط، (القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
١٦. ليو شتراوس، جوزيف كروبسي (تحرير)، تأريخ الفلسفة السياسية: من جون لوك إلى هيدجر، ج/٢، ت: محمود سيد أحمد، مراجعة: إمام عبدالفتاح إمام، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥).
١٧. د مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨).
١٨. د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

ب. الدوريات والانترنت:

١. جورج حبيقة، أيديولوجيا الحرب وفلسفة السلام، موقع "المعابر" على شبكة الانترنت، [http://www.maaber.50megs.com/issue\\_February\\_04/perennial\\_ethics1.htm](http://www.maaber.50megs.com/issue_February_04/perennial_ethics1.htm)
٢. ستيفن والت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة/ عادل زقاغ و زيدان زياني، موقع "عادل زقاغ"
- <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html>
٣. مدونة رواق الفلسفة، الكونية و السلم عند كانت، الأربعاء، ٢٤ فبراير، ٢٠١٠ <http://philosophie69.jeeran.com/riwek21/archive/2010/2/1021075.html>
٤. هاشم صالح، إيمانويل كانط والفلسفة السياسية الحديثة، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠ فبراير ٢٠٠٤، العدد/ (9215)،

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=218785&issueno=9215>

٥. هند الرباط، كانط فيلسوف التنوير والسلام العالمي، موقع "صوت العروبة" على شبكة الانترنت،

<http://www.arabvoice.com/modules.php?>

### ثانياً: المراجع الإنجليزية: أ. الكتب:

1. Alexander Wendt، Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press، 1999).
2. Michael W. Doyle: Ways of War and Peace، (New York: W.W. Norton & Company، 1997).
3. Pauline Kleingeld، Kant's theory of peace، in: Paul Guyer (Ed.) The Cambridge Companion to Kant and Modern Philosophy، (Cambridge: Cambridge University Press، 2006).
4. Paul Viotti، Mark Kauppi: International Relations Theory: Realism، Pluralism، Globalism (New York: Macmillan Publishing Company، 1987).
5. Robert O. Keohane: International Institutions and State Power، (Colorado: Westview Press، 1989).

### ب. الدوريات والأوراق البحثية والانترنت:

1. Andrew Hurrell، Kant and the Kantian paradigm in international relations، Review of international studies، Vol.16 (3)، (UK: Cambridge University Press، 1990).
2. Anthony Pagden، Imperialism، liberalism & the quest for perpetual peace، the American Academy of Arts & Sciences، Spring 2005، Vol. 134، No. 2.
3. Benjamin Solomon، Kant's Perpetual Peace: A New Look at this Centuries-Old Quest، The Online Journal of Peace and Conflict Resolution، (Summer، 2003)، P. 123. [www.trinstitute.org/ojpcr/5\\_1solomon.htm](http://www.trinstitute.org/ojpcr/5_1solomon.htm)
4. James lee Ray: Does Democracy Cause Peace? Annual Review Political Science، 1998، at: {<http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/ray.htm>}.
5. Jens Meierhenrich، Perpetual War: A Pragmatic Sketch، Human Rights Quarterly، Vol. 29، Number 3، August، 2007، by the Johns Hopkins University Press.
6. John Macmillan: Liberalism and the Democratic Peace، Review of International Studies، (2004)، No. 30.
7. Mechae C. Desth: Democracy and Victory: Why Regime Type Hardly Matters، International Security، Vol. 27، No. 2، Fall 2002.
8. Michael W. Doyle، Kant: Liberal Legacies and Foreign Affairs، Part 2، Philosophy and Public Affairs، Vol. 12، No. 4. (Autumn، 1983).
9. Oliver P. Richmond: NGOs and an Emerging of Peacemaking: Post-Westphalian Approach، Annual Convention of International Study

Association, Los Anglos, March 14-18, 2000, at: Columbia International Affairs Online (ciao).

10. Roger Scruton, Immanuel Kant and the Iraq war, 25/2/2004, 8:18 AM,

<http://www.opendemocracy.net/articles/ViewPopUpArticle.jsp?id=2&articleId=1749>.

11. Vesna Danilovic and Joe Clare, The Kantian Liberal Peace (Revisited), American Journal of Political Science, Midwest Political Science Association, Vol. 51, No. 2, April 2007.